

Distr.: General
27 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والخمسون

الدورة التنظيمية، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧

الدورة الموضوعية، ٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧*

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتمحور التقرير حول موضوع آلية التنسيق الإقليمي لكيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة العمل على تنفيذ الشراكة الجديدة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في سياق السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والسنة الأفريقية لجني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب. ويشار بوجه خاص إلى أن منظومة الأمم المتحدة دعمت الاتحاد الأفريقي ومؤسساته دون الإقليمية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ مبدئية.

** E/AC.51/2017/1



ويبرز التقرير ضرورة تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة، ويدعو إلى تعبئة مزيد من الموارد وتعزيز الشراكات وتحسين أوجه التآزر والتنسيق في تنفيذ جميع الأطر الإنمائية في أفريقيا، ولا سيما الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدعو التقرير أيضاً كيانات الأمم المتحدة إلى أن تدرج في أنشطتها وبرامجها الموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧، وهو "جني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب".

أولاً - مقدمة

١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الخامسة والأربعين، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنوياً بعد ذلك، تقريراً عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وقد أيدت الجمعية هذه التوصية في قرارها ٦/٧١.

ثانياً - الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ - يبرز هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والتي تمحورت حول ثمانية مواضيع ومجموعات مواضيعية أُعيد ترتيبها تمثل أولويات الشراكة الجديدة وتتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - ويغطي التقرير جميع مواضيع آلية التنسيق الإقليمية وجرى إعداده استناداً إلى الإسهامات الواردة من صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومن إدارات الأمانة العامة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد أبرز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، لدى التماسه الإسهامات، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، بما في ذلك ما لتقديم التقارير من آثار مهمة كما ونوعاً.

ألف - تطوير الهياكل الأساسية

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والمبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية، وبرنامج عمل داكار.

٥ - وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، رصد البنك الدولي ٣,٢ بلايين دولار لمشاريع وطنية وإقليمية في مجالات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تماشياً مع أهداف برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها لتنفيذ برنامج عمل داكار في ١٦ بلداً بإطلاق "مشروع ١٦-١٦-١٦"، وهو اسم حملتها الدعوية الرئيسية للهياكل الأساسية العابرة للحدود. وشملت الحملة توطين القانون النموذجي بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية العابرة للحدود وتطوير القدرات في استراتيجيات الحد من المخاطر من أجل تعزيز وتعميق ملكية المشاريع ودعمها في عموم البلدان المستفيدة. ودعمت إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة الحملة باستضافة مائدة مستديرة على وجبة الإفطار في مقر الأمم المتحدة دُعيت إليها وسائط الإعلام ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة

للسراكة الجديدة وتناولت موضوع "الحد من مخاطر الاستثمار في الهياكل الأساسية في أفريقيا".

٦ - واتخذ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في إطار ما يقدمه من دعم تقني، الخطوات اللازمة للحد من مخاطر الخسارة المالية بغية تيسير مشروع رُصد له نحو ٧٠ مليون دولار للاستثمار الخاص. ونتيجة لذلك، أصبح ١١ مشروعاً من المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠١٦ جاهزة للاستثمار وعُرضت على المصارف والمستثمرين وغيرهم من الشركاء المحليين من أجل تعبئة رؤوس الأموال.

٧ - وفي قطاع الطاقة، قام البنك الدولي، في إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، بمساعدة البلدان على تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. وعزز البنك الدولي التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، من خلال دعم المشاريع الإقليمية للتحويل في مجال الطاقة.

٨ - وأقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي شراكات لإعداد منشورات عن الاستثمار في مجال الطاقة وبرامج عمل وطنية لتيسير مشاركة القطاع الخاص.

٩ - وفي إطار المشروع المعنون "تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني في شرق أفريقيا"، ساعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في وضع قانون البناء في رواندا بإعداد فصل عن الطاقة المستدامة. واعتمد هذا القانون لاحقاً في ثماني جامعات في شرق أفريقيا بوصفه دليلاً تدريبياً. ونظم موئل الأمم المتحدة أيضاً دورة تدريبية في رواندا على مهارات ريادة الأعمال لتمكين الشباب في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وهي دورة حضرها أكثر من ٣٠٠ مشارك. ونُظمت دورة تدريبية مماثلة في نيجيريا شارك فيها أكثر من ١٠٠ شاب.

١٠ - ونظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية تنزانيا المتحدة، اجتماعاً إقليمياً بشأن الطاقة المستدامة لأقل البلدان الأفريقية نمواً في دار السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعبئة الاستثمارات، بسبل منها تبادل أفضل الممارسات.

١١ - وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال مشروعه لدعم مواءمة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ضمان الاتساق بين السياسات التمكينية والأطر التنظيمية لكل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. ولإعانة الحكومات على استغلال شبكات النطاق العريض

وخدماتها، ساعد الاتحاد الدولي للاتصالات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على وضع خططها الوطنية للنطاق العريض.

١٢ - وفي قطاع المياه، أقام موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية شراكة مع الإدارة الكندية للشؤون العالمية لتحسين الوصول المستدام إلى مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مقاومة للكوارث في ٢٦٥ مجتمعاً محلياً معرضاً للكوارث في المناطق الشرقية العليا والغربية العليا والشمالية من غانا لـ ٢٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين، ربعمهم من تلاميذ المدارس.

١٣ - وأبرم موئل الأمم المتحدة، في سياق الجزء الثاني من مشروعه الخاص بالمياه والصرف الصحي في منطقة بحيرة فيكتوريا، عقداً مالياً بقيمة ١٣,١ مليون يورو مع المصرف الأوروبي للاستثمار من أجل تسليم ما يزيد على ٣٠٠ مرفق صحي لتلبية احتياجات الصرف الصحي لنحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك ١٥٠ مدرسة في الأحياء الفقيرة في موانزا بجمهورية تنزانيا المتحدة.

١٤ - وقدم موئل الأمم المتحدة، من خلال مشروع لتحسين الإيرادات في كينيا، الدعم التقني والقانوني لتصميم صندوق لتطوير الهياكل الأساسية، يُتوقع منه تخفيف ما تواجهه مقاطعة كيامبو من تحديات راهنة ومقبلة لتمويل الهياكل الأساسية. ونتيجة لذلك، زادت إيرادات المقاطعة بنسبة ٦٠ في المائة.

باء - الحوكمة

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قطعت كيانات الأمم المتحدة شوطاً في تنفيذ جدول أعمال الحوكمة والديمقراطية من خلال دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وزاد عدد أعضاء الآلية إلى ٣٦ عضواً بانضمام ناميبيا إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلاً من تشاد وجيبوتي والسنغال والسودان على صياغة تقارير الاستعراض الخارجي، وساندا كينيا في صياغة تقرير الاستعراض الخارجي الثاني. وخضعت هذه البلدان لاستعراض الأقران خلال دورة منتدى الآلية التي عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شمل استعراض الأقران ٢١ بلداً.

١٦ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً إقليمياً لغرب أفريقيا بشأن الانضمام الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقدمت اللجنة إلى كوت ديفوار وكينيا وليبيريا دعماً تقنياً لإطلاق عمليات تقييم ذاتي فعالة. وفي ليبيريا، نظمت اللجنة ثلاثة أحداث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بالتعاون الوثيق مع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران والسلطات الوطنية. ونتيجة لذلك، وافقت ليبريا على إتمام عملية التقييم الذاتي بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧ والخضوع للاستعراض في تموز/يوليه ٢٠١٧ في منتدى الآلية المقبل.

١٧ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي من أجل وضع الخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأقر منتدى الآلية الخطة الخمسية في آب/أغسطس ٢٠١٦. ونظم البرنامج الإنمائي أيضاً اجتماعاً تقنياً استراتيجياً لوضع خريطة طريق من أجل تنفيذ الخطة وأعد مشروع اقتراح لإيجاد أموال لدعم تنفيذها.

١٨ - ومول صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ٣٣ مشروعاً تتولى تنفيذها منظمات المجتمع المدني في عدة بلدان أفريقية، منها مشروع في كينيا يمكن النساء والشباب الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية من المشاركة مشاركة مجدية في الحكم المحلي.

١٩ - وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عدة أحداث رفيعة المستوى أثناء أسبوع أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تناولت مواضيع منها تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع والحكم الرشيد والسلام والاستقرار في أفريقيا، وتحديد الشراكة العالمية من أجل ترسيخ الحكم الرشيد وسيادة القانون في أفريقيا. وساعدت الأحداث الرفيعة المستوى على تعزيز التعاون الدولي دعماً لخطة عام ٢٠٦٣، وبخاصة التطلع ٣، الذي يدعو إلى "قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون".

٢٠ - وواصل موئل الأمم المتحدة دعم الأخذ بنهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق التوسع الحضري السريع. ونادى بمشاركة النساء والشباب في الأنشطة الحضرية وحيازة الأراضي ومسائل الملكية؛ وزيادة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة؛ وإدماج الشعوب الأصلية؛ والإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق.

٢١ - وفي كينيا، أرسى مشروع موئل الأمم المتحدة لتحسين الإيرادات في مقاطعة كيامبو الأساس للإدارة المالية على مستوى البلدية. وقد نمت إيرادات المقاطعة بنسبة ٦٠ في المائة منذ تطبيق النظام تحصيل الإيرادات المؤتمت بالكامل.

٢٢ - وأجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال آلية استعراض التنفيذ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، استعراضات أقران في كل من بوركينافاسو والسنغال وسوازيلند وسيشيل وكابو فيردي والكاميرون ومالي وملاوي والنيجر بشأن فصول الاتفاقية المتعلقة بالتجريم والتعاون الدولي. وحتى الآن، أجرى ٣٧ بلداً أفريقياً استعراضات أقران. وفي عام ٢٠١٦، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة مساعدة تقنية إلى ١١ بلداً لإعانتها على تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضات الأقران التي أجرتها وعلى تعزيز أطر الحوكمة فيها.

٢٣ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء وتنفيذ مرفق تدريبي بشأن سيادة القانون ومكافحة الفساد للموظفين العموميين في السنغال. ودعم أيضاً برامج شتى لسيادة القانون في بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسنغال وغابون وغامبيا وغينيا - بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

٢٤ - واشترك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع مؤسسته في إطلاق مشاريع عمل جماعي في كينيا ومصر ونيجيريا تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ برامج امتثال محكمة لمكافحة الفساد وربطها بحوافز الأعمال التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين.

٢٥ - وفي أيار/مايو عام ٢٠١٦، أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نظام تسجيل إلكتروني في بنن يسمح لسجل الشركات المحلي بأتمتة العمليات وإتاحتها على الإنترنت. وساعد الأونكتاد أيضاً مركز الاستثمار في تنزانيا على تركيب نظام تسجيل إلكتروني وإدماج سجل مبتكر لفرص الاستثمار، ويجري تنفيذ مشروع مماثل في كينيا. ووسعت كينيا بوابتها الخاصة بالاستثمار، وأتمتها eRegulations Kenya، وأضحت مرجعاً للبوابات التجارية في جماعة شرق أفريقيا.

٢٦ - وبغية دعم المؤسسات والإدارات العامة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة موظفي الخدمة العامة الأفريقيين إلى حضور حلقات عمل ومؤتمرات وجولات دراسية لبناء القدرات وأنشطة أخرى لتنمية القدرات. وساهمت الإدارة أيضاً في صوغ برنامج للإدارة العامة موجه إلى الشراكة الجديدة والميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة.

جيم - السلام والأمن

٢٧ - حفاظاً على الزخم السياسي من أجل بناء السلام في أفريقيا ومناقشة السبل الفعالة لتنفيذ نتائج استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، اشترك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بعنوان "الحفاظ على السلام: آليات بناء السلام وشراكاته ومستقبله في أفريقيا" في أيار/مايو ٢٠١٦. وطرح الاجتماع مقترحات لتعزيز بناء الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعا إلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام ولصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

٢٨ - ومتابعة هذه المسألة، عمد سلفي، بدعم من حكومات جمهورية كوريا وسري لانكا والسويد والصومال وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وهولندا، إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات لصندوق بناء السلام من أجل الاستثمار في الحفاظ على السلام وذلك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وتلقى الصندوق مبلغاً قدره ١٥١ مليون دولار في شكل تعهدات من ٢٦ دولة عضواً، يغطي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، وهو مبلغ سيخصّص لمشاريع تهدف إلى الحفاظ على السلام ومنع النزاعات العنيفة، ولا سيما في أفريقيا.

٢٩ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، من خلال مكاتبها الإقليمية، مكافحة تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف الناشئة عن أنشطة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، عقد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعات مع سلطات تشاد والكاميرون لتعزيز اتباع نهج شامل إزاء التهديد الذي تطرحه جماعة بوكو حرام. ونظم المكتب الإقليمي زيارة قام بها مكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا إلى تشاد والكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لإذكاء وعي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الحاجة إلى محاربة جماعة بوكو حرام. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، يسرت إدارة الشؤون السياسية زيارة قام بها مجلس الأمن إلى بلدان حوض بحيرة تشاد للإعراب عن التضامن مع المنطقة وتقييم الوضع والتشاور بشأن الجهود اللازم بذلها لمعالجة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والأسباب الجذرية الكامنة وراء أزمة جماعة بوكو حرام.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقع المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتفاقاً على إطار تعاوني جديد يحدد مبادئ التعاون في مجالي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام ويوفر أساساً لمجموعة من الإجراءات، تشمل تنظيم حلقات العمل لبناء القدرات وإيفاد بعثات مشتركة لتقييم الأوضاع وإعداد تقارير تحليلية مشتركة. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عدد من المبادرات الوقائية والمساعدية الحميدة في بوركينا فاسو وغامبيا وغانا. وواصل المكتب تيسير تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، زار وفد من المكتب كوت ديفوار وليبريا لاستطلاع سبل تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود، بما في ذلك من خلال تحديد الأنشطة ذات الأولوية التي يمكن للمكتب ولفريقي الأمم المتحدة القطريين أن تساعد على تدعيمها بعد تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٣١ - وفي شرق أفريقيا، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكافحة التطرف العنيف في السجون، وتقديم المساعدة التشريعية لإدراج أحكام مكافحة الإرهاب

وتدريب المدعين العامين والقضاة، مع التركيز على حقوق الإنسان وتصدي العدالة الجنائية للإرهاب في المنطقة ودعم تطوير شبكة إقليمية للمدعين العامين بشأن قوانين تبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين ونقل السجناء. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توطيد قدرات المجتمعات المحلية على التعافي والإدماج، ودعم إنشاء قدرات الإنذار المبكر على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتعزيز التصدي بالتنمية للتطرف والأصولية في تشاد والصومال والكاميرون وكينيا ومالي والنيجر ونيجيريا. وقام البرنامج الإنمائي أيضاً بتفعيل الهياكل الأساسية الوطنية للسلام ووضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة.

٣٢ - وقدمت اليونيسيف خدمات بالغة الأهمية لحماية الأطفال والنساء المتضررين من الأزمات في جنوب السودان، حيث نشرت ١٩ بعثة متكاملة في إطار آلية الاستجابة السريعة، قدمت خدماتها إلى أكثر من ٣٠٩ ٠٠٠ شخص، منهم أكثر من ٥٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. وساندت اليونيسيف أيضاً الإفراج عن ٨٤٥ طفلاً من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وترافق ذلك مع تدابير شاملة لإعادة إدماجهم ودعمت الناجيات من العنف الجنساني.

٣٣ - وتوصل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح بالتعاون مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى توقيع خطة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع. وفي الصومال، أفضت الجهود المشتركة بين مكتب الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة القطري إلى تسليم جهات شريكة معنية بحماية الأطفال ٤٣ طفلاً كانوا محتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بحركة الشباب.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٤ - وتماشياً مع سنة تمكين المرأة والنهوض بها لتحقيق خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ التي جرى إحيائها في عام ٢٠١٥، سعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تعزيز مساهمة المرأة في سلاسل القيمة الرسمية للزراعة والأعمال التجارية الزراعية واستفادتها منها. وفي هذا الصدد، دعمت منظمة الأغذية والزراعة وضع ٣٩ تقييماً جنسانياً قوطرياً، متيحةً بذلك الأساس لتعميم المنظور الجنساني في تنفيذ إطار نتائج البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وأهدافه.

٣٥ - ودعماً للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، أقرض البنك الدولي القطاع الزراعي في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مبلغاً قدره ١,٢ بليون دولار. وساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عن طريق دعمه منتدى الثورة الخضراء الأفريقي، في حفز زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة الأفريقية تمهيداً لتحقيق التزامات إعلان مالا بو والبرنامج.

٣٦ - وقدم الصندوق نحو ٢٤٣ ٠٠٠ دولار إلى برنامج إدارة المخاطر الزراعية لتنفيذ أنشطة في إثيوبيا وأوغندا وموزامبيق والنيجر تركز على إدماج النهج الشاملة لإدارة المخاطر الزراعية في الخطط والسياسات الوطنية. وعُقدت في إثيوبيا وأوغندا والسنغال وكابو فيردي والكاميرون والنيجر حلقات عمل وطنية لتقييم المخاطر.

٣٧ - وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق تكنولوجيا لرصد الذرة، بمساعدة صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ وتحسين إنتاجية المحاصيل في منطقة كسلا القاحلة في السودان. وبعد نجاح مشروع تجريبي، عمدت الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمعية الهلال الأحمر السوداني إلى توسيع نطاق تطبيق هذه التكنولوجيا، فصار يستخدمها حالياً أكثر من ٢ ٠٠٠ مزارع في المنطقة، نصفهم من النساء، وهم يستفيدون الآن من مزيج من تقنيات الري بالتنقيط وتقنيات النظائر المستقرة لزراعة الخضروات بطرق أكثر فعالية.

٣٨ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، في إطار المبادرة المعنونة "التزام أفريقيا بإلغاء الجوع بحلول عام ٢٠٢٥"، بدعم الزراعة المراعية للأمن التغذوي والغذائي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكذلك وضع خطط إقليمية ووطنية للاستثمار الزراعي. ونتيجة لذلك، وبالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عززت أنغولا وتشاد وتوغو وغابون وغانا والكونغو وكينيا وملاوي سياساتها في مجال الأمن الغذائي والتغذية وواءمت خططها الاستثمارية مع تطلعات إعلان مالا بوا.

٣٩ - وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار المبادرة اليابانية للأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، دعمه لتنفيذ سياسات الأمن الغذائي والتغذوي من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات محوره الإنسان. ونتيجة لذلك، واءمت إثيوبيا وبوركينا فاسو وجنوب السودان وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا استراتيجياتها واستثماراتها القطرية مع أهداف برنامج التنمية الزراعية في أفريقيا.

٤٠ - وقام الأونكتاد، في إطار مشروعه الخاص ببناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على تحسين وتنويع صادراتها السمكية، بعقد حلقة عمل ثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في عنتبي بأوغندا للتحقق من دقة الدليل الذي أعده بشأن تحسين وتنويع صادرات البلد السمكية. وتلقى نحو ١١٦ من الخبراء وكبار المسؤولين الأوغنديين، وكذلك صيادون وصيادات، تدريباً على معايير السلامة والجودة الغذائية الدولية وتنويع الصادرات وتربية الأحياء المائية.

٤١ - ودعمت منظمة العمل الدولية وكالة الشراكة الجديدة في تنظيم المنتدى الثاني للتنمية الريفية في أفريقيا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦ تحت موضوع "تحويل الريف الأفريقي من

خلال تمكين الشباب وإيجاد فرص العمل وتنمية المهارات". وأقر المنتدى خطة لتنفيذ سياسات التنمية الريفية في أفريقيا كأداة لتعزيز التحول الريفي في عموم أفريقيا وتسريع الخطى صوب تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

٤٢ - وأقام موئل الأمم المتحدة شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تحسين المعرفة والوعي بمسائل حيازة الأراضي والموارد الطبيعية، والتدابير الرامية إلى تعزيز أمن الحيازة لأكثر من ٨٠٠ ٥ مزارع في أوغندا وأكثر من ٦٠٠ مزارع في كينيا.

٤٣ - ويسعى الصندوق المشترك للسلع الأساسية إلى دعم مشاريع صغار المنتجين لتمكينها من إيجاد اقتصاد مستدام للكاكاو والبن في الكاميرون في شراكة مع المنظمة الأفريقية لتسويق منتجات مزارعي الكاكاو والبن. ويهدف المشروع إلى تعزيز ربحية تعاونيات الكاكاو والبن في الكاميرون، بالإضافة إلى توفير أنشطة التدريب وبناء القدرات لصغار المزارعين في مجال كفاءة تكلفة إنتاج البن والكاكاو. وستتيح المنظمة في السنة الأولى أنشطة التمكين لـ ٢٦ تعاونية تضم ٦٠٠ ١٥ مزارع، ويُتوقع أن يبلغ الإنتاج ٣١ ٠٠٠ طن من الكاكاو و ٢٠ ٠٠٠ طن من البن.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٤٤ - أقيمت بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، شراكة لتنفيذ أولوية رئيسية حددها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشدد هذه الأولوية على أهمية الابتكارات في مجال تطوير الهياكل الأساسية وتشجيع التصنيع المستدام في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولا سيما في أفريقيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، نظمت كيانات الأمم المتحدة هذه اجتماعين إقليميين في داكار على مستويي الخبراء والوزراء بشأن التصنيع والهياكل الأساسية. ودعا الاجتماعان إلى الأخذ بمفاهيم مبتكرة في مجال التصنيع لتحقيق نمو مستدام في أفريقيا.

٤٥ - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية. وفي حين قدمت منظمة التجارة العالمية دعمها إلى مكتب الاتحاد الأفريقي في جنيف، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد دورات التفاوض الثلاث جميعها والاجتماعات الفنية الأربعة التي قادتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إعداد مشاريع النصوص القانونية. ونتيجة لذلك، أعد مشروع نص تفاوضي لعرضه على نظر الدول وتمكينها من التشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وإثراء عمل المنتدى التفاوضي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية.

٤٦ - وقدم الأونكتاد دورة تدريبية على التجارة في الخدمات لصالح كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠١٦. وبوشر أيضاً استعراض لسياسة الخدمات لصالح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إسهاماً في تعميق التكامل الإقليمي وتيسير مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية. ودعمًا لاتفاق منطقة التجارة الحرة الثلاثي بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قدم الأونكتاد دعماً تقنياً في مجال مفاوضات الخدمات والتعريفات.

٤٧ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مسؤولين أفارقة في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تدريباً على كيفية صوغ سياسات تجارية مناسبة قائمة على الأدلة. وعززت منظمة التجارة العالمية قدرة البلدان الأفريقية من خلال إقامة ١٠٠ نشاط تشمل كامل نطاق برنامج عمل المنظمة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أتم نحو ٤٠٠٠ مشارك أفريقي دورات إلكترونية مختلفة عن طريق برنامج ECampus التابع للمنظمة.

٤٨ - وعزز مركز التجارة الدولية القدرة التنافسية التصديرية لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا في مجموعة مختارة من سلاسل القيمة الإقليمية للأغذية الزراعية. ولاستقدام الاستثمارات و/أو الخبرات الفنية، توسّط المركز لإقامة شراكات مع شركات متعددة الجنسيات مثل مجموعة بارودي (Parodi Group) في الأرجنتين، وشركة بوش (Bosch) الألمانية للإلكترونيات. ففي زامبيا، سمح ذلك بحفز مبيعات من العسل بقيمة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى مجموعة بارودي. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، مكّن مركز خدمات التغليف المنشأ حديثاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة تنمية الصناعات الصغيرة الشركات الصغيرة من الحصول على خدمات تغليف عالية الجودة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحسين موقعها في السوق.

٤٩ - ونظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة ومنظمة التجارة العالمية اجتماعاً في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٦ عن موضوع تسخير الإمكانيات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأسفر الاجتماع عن اعتماد إعلان يبرز الحاجة إلى زيادة التركيز على تطوير الهياكل الأساسية المادية وغير المادية، ولا سيما في مجال تيسير التجارة.

٥٠ - وأقام برنامج نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية سلسلة من الدورات التدريبية لبناء القدرات في مجال نظام أتمتة البيانات الجمركية لصالح إدارات الجمارك الوطنية والسلطات الوطنية لتحصيل الإيرادات. وأدت هذه الجهود إلى ضمان استدامة النظام الآلي في

الأجل الطويل وتعزيز قدرة ٢٧ بلداً أفريقياً على زيادة تحصيل الإيرادات وخفض مدة تخلص البضائع وتكاليفه.

٥١ - وواصل الأونكتاد بناء الوعي والمهارات في البلدان الأفريقية بشأن التدابير غير الجمركية، ونظّم بدعم من فنلندا، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة في جمهورية ترازيا المتحدة، والاتحاد الروسي، دورة دراسية إلكترونية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن التحليل الاقتصادي للتدابير غير الجمركية. وشارك في الدورة ثلاثة وعشرون مشاركاً من ١٨ بلداً أفريقياً.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٦، واصل مرفق تطوير المعايير والتجارة تعزيز الامتثال للمعايير الدولية في مجال سلامة الأغذية والصحة الحيوانية والنباتية وتيسير الوصول إلى الأسواق في أفريقيا من خلال خمسة مشاريع إقليمية.

٥٣ - وأقر صندوق النقد الدولي ترتيباً في إطار المرفق الموسع للصندوق لتقديم مبلغ قدره ١٢ بليون دولار إلى مصر لدعم برنامج للإصلاح الاقتصادي والتركيز على النمو والتنمية. وأقر كذلك برنامج مدته ٤٨ شهراً لتقديم حوالي ٢,٩ بليون دولار إلى تونس في عام ٢٠١٦ لدعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحقيق النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، فضلاً عن دعم الحوكمة وتطوير الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري.

٥٤ - وساند الأونكتاد توغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان في تحسين تسجيل الديون، والسودان وغابون في إعداد جداول زمنية للتحقق من صحة بيانات الديون. وساعد الأونكتاد أيضاً أنغولا وكوت ديفوار على إعداد إحصاءات الديون الوطنية. وإجمالاً، ساهم الأونكتاد في تعزيز القدرة على إدارة الديون في ٢٢ بلداً أفريقياً.

واو - البيئة والسكان والتوسع الحضري

٥٥ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، العمل مع شركاء آخرين على دعم تنفيذ قرارات المؤتمر وخطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد المؤتمر اجتماعاً مشتركاً على مستوى المنطقة الأفريقية تحضيراً للاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، حيث اتفقت البلدان الأفريقية على تعزيز نقاط التوافق ووضع أطر للمناقشات بعد انتهاء المؤتمرين.

٥٦ - وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدد من كيانات الأمم المتحدة بالاشتراك مع وكالة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية تقارير تقييمية لتحديد الفرص والتحديات التي ينطوي عليها الانتقال إلى اقتصاد أخضر في بور كينا فاسو وجنوب أفريقيا

ورواندا والسنغال وغانا وكينيا وموريشيوس وموزامبيق. وحددت التقييمات التحديات القائمة في البلدان المعنية، بما فيها تحديات التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٥٧ - وواصل الأونكتاد تشجيع استراتيجيات التجارة والإنتاج الرفيعة المناخ، بما يشمل الاقتصاد الأخضر. ونُفذت مشاريع لاستعراض الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني في إثيوبيا والسنغال ومدغشقر والمغرب للنهوض بتنمية قطاعات وطنية للاقتصاد الأخضر من أجل إيجاد فرص عمل وتصدير جديدة بالترافق مع تعزيز التنمية المستدامة.

٥٨ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية إدماج التكيف مع تغير المناخ في نظم التخطيط والميزنة على مستوى الحكم المحلي في ١٤ حكومة محلية في بنن وغانا ومالي وموزامبيق والنيجر في عام ٢٠١٦. وأتاح ذلك للحكومات محلية يقارب عدد سكانها المليون نسمة الحصول على تمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

٥٩ - وعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرات الوطنية على تعبئة أشكال إضافية ومبتكرة من التمويل العام والخاص لأنشطة تغير المناخ في ١٢ بلداً أفريقياً، هي إريتريا وبوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا والسنغال وسيشيل وغامبيا ومدغشقر والنيجر ونيجيريا. وشمل جانب من الدعم الهادف المقدم إلى البلدان ما يلي: (أ) الاستفادة من مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ وغيره من الصناديق المناخية؛ و(ب) إنشاء آليات وطنية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ من خلال صناديق وطنية لتغير المناخ؛ و(ج) تقديم المساعدة التقنية في إجراء استعراضات مؤسسية واستعراضات للإنفاق العام على الأنشطة المتعلقة بالمناخ على المستويين الوطني والإقليمي ودعم التنفيذ في البلدان المستهدفة؛ و(د) تطوير قدرات البلدان المستهدفة لتوسيع نطاق تطبيق مبادرات الطاقة المتجددة والخضراء.

٦٠ - ودعمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وآلياتها العالمية بناء القدرات في ٤٠ بلداً أفريقياً لمساعدتها على تحديد أهدافها في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال تقديم منح ومساعدة تقنية بمبلغ قدره ١,٥ مليون دولار. وواصلت الآلية العالمية أيضاً دعم تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى من خلال مشروعين: (أ) الجبهة البيئية المحلية من أجل اتحاد أخضر (FLEUVE)، وهو مشروع تموله المفوضية الأوروبية بمبلغ قدره ٧,٧٥ ملايين يورو، ويشمل بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي والنيجر؛ و(ب) المشروع المعلن "غرب أفريقيا: تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المعرضة للهجرة من خلال آليات تمويل مبتكرة"، وهو مشروع تموله إيطاليا بمبلغ قدره مليون يورو، وينفذ في بوركينا فاسو والسنغال والنيجر.

٦١ - واستمر دعم البنك الدولي لمبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى من خلال برنامج منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وعزز ذلك مشروع بناء القدرة على التكيف من

خلال خدمات الابتكار والاتصال والمعرفة. ووصل مبلغ الإقراض لمشاريع البيئة والأراضي وإدارة المياه، في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلى أكثر من ٩٤٠ مليون دولار.

٦٢ - وواصل موئل الأمم المتحدة دعمه لعملية وضع وتعميم خطة أفريقية للتخطيط الحضري والمستوطنات البشرية. واستنبط فكرة مؤتمر الوزراء الأفارقة الدائم المعني بالإسكان والتنمية الحضرية واستضاف المؤتمر ورعى تحويله ليصبح جزءاً من اللجنة الفنية المخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية التابعة للاتحاد الأفريقي. وقدم موئل الأمم المتحدة إلى اللجنة دعمه التقني والإداري لتيسير مشاركتها في عملية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وإعداد مشروع الموقف الأفريقي المشترك ومشروع إعلان أبوجا بشأن الموئل الثالث في شباط/فبراير ٢٠١٦، اللذين أقرهما رؤساء الدول الأفريقية في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٦٣ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموئل الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الخطة الحضرية الجديدة والعائد الديمغرافي في داكار في آذار/مارس ٢٠١٧، على هامش أسبوع التنمية الأفريقي لعام ٢٠١٧. واستكشف الاجتماع سبل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بالاقتران مع خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ياوندي حواراً رفيع المستوى بعنوان "تأثير التوسع الحضري في التخطيط الوطني للتنمية في أفريقيا" لتشجيع البلدان الأفريقية على إدماج التوسع الحضري في تخطيطها واستراتيجياتها الإنمائية.

٦٤ - وما فتئ موئل الأمم المتحدة يدعو إلى وضع مسألة الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة في صلب عملية صنع القرارات المتعلقة بالمناطق الحضرية من خلال تقديم الدعم التقني إلى ٢٧ بلداً أفريقياً. وتنفذ تسعة من تلك البلدان حالياً مشاريع تجريبية تشاركية تدرج في إطار البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين ظروف سكن حوالي ٦٠٠ ٦٧ أسرة معيشية في الأحياء الفقيرة.

٦٥ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقتي عمل إحداهما بشأن إعداد التقديرات السكانية والمؤشرات الديمغرافية والأخرى بشأن الإسقاطات السكانية. وعززت حلقتا العمل اللتان عُقدتا في أديس أبابا وداكار في آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على التوالي، قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية الأفريقية.

٦٦ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعم التحليلات الوطنية للعائد الديمغرافي، ووسع نطاق الدعم لمعالجة الإجراءات السياسية وتحديد الاحتياجات على الصعيدين الوطني

ودون الوطني. وقدم الصندوق الدعم التقني والمالي لوضع نموذج آفاق الانتقال الديمغرافي والعائد الديمغرافي في ١٢ بلداً من بلدان منطقة الساحل باستخدام حسابات التحويل الوطنية. ونتيجة لذلك، أقرت حكومات كثيرة بالإمكانات الإنمائية للمسارات الديمغرافية الحالية وبال الحاجة الملحة إلى تحسين معدل الالتحاق بالمدارس وزيادة فرص العمل.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٦٧ - واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة وتقييم العمليات الحالية على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وذلك بطرق منها زيادة الوعي بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٨ - وقدم البنك الدولي قروضاً والتزامات في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تجاوز مبلغها ٤,٣ بلايين دولار شملت مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

٦٩ - وتولت شراكة الهيئات الست، التي تجمع مكامن القوة الجماعية والقدرات المتميزة لست وكالات تابعة للأمم المتحدة، هي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، تقديم الدعم إلى إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وليبيريا من أجل تحسين مستوى البقاء على قيد الحياة والصحة والرفاه لكل امرأة ووليد وطفل ومراهق، دعماً للاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق ومبادرة كل امرأة وكل طفل.

٧٠ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريب نحو ٣٠.٠٠٠ عامل في مجال الصحة، وعزز قدرات ٣٣ مؤسسة تدريبية، وحسّن سلاسل التوريد في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والأطفال والمراهقين، وعزز توافر النظم المتكاملة للخدمات والإحالة في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والأطفال والمراهقين ونوعيتها ورصدها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقاد أيضاً حملة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الناسور، وانبرى لتجريب نموذج إحصائي لإعداد التقديرات العالمية والقطرية للإصابة بالناسور وانتشاره من أجل المساعدة على تحسين التخطيط والتنفيذ والرصد.

٧١ - ويضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية بمبادرة الاعتناء بالصحة من خلال الهاتف النقال في السنغال في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، وهي مبادرة تستغل استخدام الهاتف النقال للتصدي لأضرار غير معدية، من قبيل مرض السكري، في

مجالات الوقاية والعلاج وإنفاذ السياسات، ولاستهداف عوامل الخطر المرتبطة بأمراض محددة. وبنهاية عام ٢٠١٦، سجل المشروع حوالي ٥٣ ٠٠٠ مشترك. وعلى نفس المنوال، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مبادرة الاعتناء بالصحة من خلال الهاتف النقال فيما يتعلق بسرطان عنق الرحم في زامبيا عن طريق اتفاق منحة مقدمة من منظمة الصحة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي. والهدف من المبادرة هو الاستفادة من ارتفاع معدلات انتشار الهواتف النقالة في جميع أنحاء العالم لتقديم الخدمات الصحية إلى السكان.

٧٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، وقع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأونكتاد، إلى جانب هيئات أخرى، في نيروبي على بيان نيروبي البارز بشأن الاستثمار في الحصول على الأدوية، لتيسير الاستثمار في قطاع الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أفريقيا، ولا سيما في صناعة الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة.

٧٣ - وعززت اليونيسيف العمل مع هيئات إقليمية من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنطقة الجنوب الأفريقي، بسبل منها نشر موظفين رئيسيين، يساهمون في خطة التصدي للكوبرا التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفي المبادرة المشتركة لمكافحة الكوليرا في منطقة الجنوب الأفريقي. وفي مجال التعليم، دعمت اليونيسيف، من خلال برنامجها لبناء السلام والتعليم والدعوة، الندوة الأفريقية بشأن التعليم والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، التزم ١٤ بلداً أفريقياً بضمان أن توفر نظمها التعليمية تعليماً منصفاً وجيداً وشاملاً اجتماعياً يعزز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود والسلام. وساهم هذا الحدث أيضاً في التحضير لدورة عام ٢٠١٧ للندوة التي تعقدها رابطة تطوير التعليم في أفريقيا كل ثلاث سنوات بشأن موضوع "تنشيط التعليم في أفق الخطة العالمية لعام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣".

٧٤ - وواصل المعهد الافتراضي للأونكتاد تقديم المساعدة لتعزيز التعليم والبحث المتعلقين بالتجارة والتنمية في المؤسسات الأكاديمية من خلال عقد دورات تدريبية عبر الإنترنت ومؤتمرات عن طريق الفيديو في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٦، انضمت ست جامعات أفريقية إلى المعهد الافتراضي، وهو ما جعل أفريقيا المنطقة التي لديها أعلى تمثيل قطري.

٧٥ - ونظمت منظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في ياموسوكرو، الدورة الأكاديمية الأولى بشأن إحصاءات وتحليلات سوق العمل في أفريقيا بوصفها أول دورة للمركز الأفريقي للإحصاءات، من أجل تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية.

٧٦ - وعقدت هيئة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وشبكاته المحلية في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومصر مشاورات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦ بشأن أداة تحليل الثغرات في مجال إعمال مبادئ تمكين المرأة لمساعدة الشركات في تقييم وتحسين أدائها في مجال المساواة بين الجنسين في مكان العمل والسوق والمجتمع.

٧٧ - وفي إطار مبادرة إتاحة الاستفادة من الفرص، دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الحكومات الوطنية في مجال الإدماج المالي في بوتسوانا وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزامبيق. وساهم ذلك في دعم تكامل الأسواق والتوسع الاقتصادي المحلي والتنمية المستدامة.

٧٨ - وفي جنوب أفريقيا، نظمت منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ دورة أكاديمية بشأن هجرة اليد العاملة، وفرت معارف متقدمة للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الهجرة وعززت قدرتها على فهم التحديات والفرص في مجال هجرة اليد العاملة فهماً أفضل في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي متغير.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٧٩ - واصل الاتحاد الدولي للاتصالات الدعوة إلى تنمية أفريقيا عن طريق تعزيز الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير تعبئة الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لتحقيقها والعمل على تضيق الفجوة الرقمية بتعزيز حق كل فرد في التواصل من خلال الاستفادة بطريقة فعالة من حيث التكلفة من الهياكل الأساسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٠ - ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الطيف الإذاعي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحلقة عمل بشأن آليات تمويل البث الإذاعي الرقمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في داكار. وشكل الحدث، الذي حضره ٣٠ بلداً، جزءاً من عملية الدعم المقدم من الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في مجال الانتقال من البث الإذاعي التناظري إلى الرقمي.

٨١ - وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات إنشاء مراكز تميز في أفريقيا باعتبارها آليات رئيسية لتقديم دوراته الأكاديمية في مجال بناء القدرات ولتحقيق هدف الشراكة الجديدة المتمثل في مكافحة الأمية الرقمية. ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً منتديات لبناء القدرات في ١٣ بلداً في أفريقيا.

٨٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع وكالة الشراكة الجديدة على مشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي لتحسين فهم كيفية حدوث الابتكار في مجال الاقتصاد غير الرسمي. كما أنشأت المنظمة العالمية للملكية

الفكرية، في إطار أنشطتها لبناء القدرات، مركزين لدعم التكنولوجيا والابتكار في جيبوتي وموريتانيا في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٦، على التوالي. ووقعت أيضاً على اتفاقين بشأن مستوى الخدمات لهذين المركزين مع كلا البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٨٣ - وأجرى الأونكتاد دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن الملكية الفكرية في مختلف البلدان الأفريقية. وشمل ذلك حلقة عمل بشأن الملكية الفكرية وعمليات نقل التكنولوجيا جرت في أيار/مايو في بنن. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجنوب أفريقيا، نظم الأونكتاد حلقة عمل في بريتوريا لاستعراض واعتماد مشروع إطار استشاري بشأن الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا.

٨٤ - ودعماً لتنمية القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أجرى الأونكتاد استعراضاً للسياسات في رواندا، بناءً على طلب الوزارة الرواندية للتجارة والصناعة وشؤون جماعة شرق أفريقيا.

٨٥ - ويسر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه الأمانة المسؤولة عن متابعة برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠، اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٥١/٧١، الذي أنشأت بموجبه بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. وتشكل مؤسسة الأمم المتحدة الجديدة إنجازاً مهماً لتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً وستدعمها كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بما فيها آلية تيسير التكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

طاء - الاتصال والدعوة والتوعية

٨٦ - واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال تنسيق الدعوة العالمية دعماً للشراكة الجديدة، بموجب الإطار المؤسسي لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية ومن خلال الموقع الشبكي للمكتب (<http://www.un.org/en/africa/osaa/>)، الذي جرى إصلاحه وتحديثه باللغة الفرنسية. وواصل المكتب تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، بغرض كفالة دعم الأمم المتحدة المتسق والمنسق لأفريقيا.

٨٧ - وأقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا شراكة مع الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأفريقي من أجل تعريف وتوعية المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأولويات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بغرض تعزيز تنفيذهما المنسق والمتآزر. وفي هذا السياق، نظم المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية منتدى رفيع المستوى بشأن موضوع "أفريقيا التي نصبو إليها في عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣".

وما بعدهما". وزاد المنتدى الوعي العالمي بأوجه التآزر بين الخطتين وشدد على أهمية الشراكات لدعم تنفيذهما.

٨٨ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجماعها الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الشراكة الجديدة وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإدارة شؤون الإعلام، أسبوع أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن موضوع "تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع والحكم الرشيد والسلام والاستقرار في أفريقيا". وقدمت إدارة شؤون الإعلام تغريدات مباشرة وتحديثات منتظمة عن الأحداث الرفيعة المستوى من خلال منتدياتها في وسائل التواصل الاجتماعي وأنشطتها الإعلامية المختلفة، بما في ذلك إجراء مقابلات وعقد جلسة إحاطة لوسائل الإعلام مع مسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتعريف بالأحداث المميزة لأسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٦. وقد غذت الأحداث الرفيعة المستوى وأثرت مناقشة الجمعية العامة بشأن تنمية أفريقيا.

٨٩ - واستخدمت إدارة شؤون الإعلام مجموعة من المنابر والأدوات الإعلامية، بما في ذلك مجلتها المعنونة "Africa Renewal" ومنابرها الإخبارية المتعددة اللغات وحساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي، لتعزيز الوعي العام بأهداف الشراكة الجديدة. وعززت إدارة شؤون الإعلام برامجها للتوعية العامة المتعلقة بأفريقيا، مع التركيز على الإنجازات والتحديات في مجال التنمية ونتائج شراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٦٣ وبأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. ونتيجة لذلك، أُعيد في الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ نشر ٤٩ مقالاً صادراً في الأصل في النسخ المطبوعة والإلكترونية لمجلة "Africa Renewal" باللغتين الإنكليزية والفرنسية أكثر من ٥٠٠ مرة في ٢٥٠ وسيلة إعلامية تقريباً في جميع أنحاء العالم.

٩٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدمت إدارة شؤون الإعلام إلى مديرية الاتحاد الأفريقي للإعلام والاتصالات الدعم في إنتاج ونشر رسالة إخبارية تركز على حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وجرى تعميم هذه الرسالة خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في رواندا في تموز/يوليه.

٩١ - ونشر الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مقالات إخبارية تركز على زيادة عدد النساء في البرلمان في الصومال وعلى إرساء المشاركة ومحو الأمية في أوساط النساء والشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى تعزيز المشاركة السياسية للشباب في المغرب.

٩٢ - وأحدث مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث زحماً فيما يتعلق بالتوعية والدعوة في مجال الحد من مخاطر الكوارث بتنظيمه أحداثاً من قبيل اليوم الدولي للحد من الكوارث، الذي أقيم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن موضوع "عش لتحكي القصة:

زيادة الوعي للحد من الوفيات"، والذي ركز على الهدف الأول من إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، المتعلق بخفض الوفيات الناجمة عن الكوارث. وركز اليوم العالمي الأول للتوعية بأمواج تسونامي على التثقيف الفعال ودورات التدريب على مواجهة الكوارث. وأقام المكتب أيضاً شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأبرز الدور الذي تؤديه الإذاعات في نشر المعارف المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ورسائل الإنذار المبكر.

ثالثاً - المسائل المتعلقة بالسياسات في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف - تعزيز نظام مجموعات العمل الإنساني وتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت منظومة الأمم المتحدة مواءمة نظامها لمجموعات العمل الإنساني مع الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ والنهج الخاص بأفريقيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قررت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في دورتها السابعة عشرة أن تجري معالجة مسائل السلم والأمن والحوكمة وحقوق الإنسان من خلال الإبلاغ في المنتدى السنوي، وليس في إطار نظام المجموعات. وبالنظر إلى التقارب بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شددت الدورة على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأخرى العاملة في أفريقيا وبشأنها بالتنفيذ والرصد المشتركين.

٩٤ - وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥٤/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والمعنون "إطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧". ويستند هذا الإطار إلى التطلعات والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ ويتواءم معها، ويؤيد القرارات والإعلانات الصادرة خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦.

باء - دعم تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٩٥ - واصلت منظومة الأمم المتحدة دعم تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الشراكة الجديدة.

٩٦ - وخلال الأسبوع الأفريقي لعام ٢٠١٦، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة وإدارة شؤون الإعلام، عدة أحداث رفيعة المستوى بشأن سبل تعزيز الشراكات لحشد الدعم الدولي لخطة تحويل أفريقيا. وركزت الأحداث على الاستفادة من الشراكات من أجل التنفيذ والرصد

الفعالين لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا. ونتيجةً لذلك، التزم شركاء أفريقيا التقليديون والجدد والناشطون في مجال التنمية، بما في ذلك الاتحاد الروسي والبرازيل وتركيا وجمهورية كوريا والصين وماليزيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، بتعزيز الشراكات بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٧ - وبلغ مجموع التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، التابعين للبنك الدولي، إلى أفريقيا جنوب الصحراء ٩,٤ بلايين دولار عن السنة المالية ٢٠١٦، في حين قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير مساعدة قدرها ٣,٤ بلايين دولار إلى شمال أفريقيا. وتعهدت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم ٣,٢ بلايين دولار في إطار عمليات جديدة طويلة الأجل للتمويل وتعبئة الموارد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقدمت المشورة إلى حكومات ومستثمرين من القطاع الخاص فيما يتعلق بمشاريع قيمتها ٦٣ مليون دولار في ٣٧ بلداً، وتعهدت بتقديم ٣٧٠ مليون دولار إلى بلدان شمال أفريقيا. وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة ١,٨ بليون دولار إلى بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتبلغ قيمة الإقراض المتوقع في السنة المالية ٢٠١٧ لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٩,٣ بلايين دولار من خلال المؤسسة الدولية للتنمية و١,٤ بليون دولار من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي عام ٢٠١٦، قاربت قيمة دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ١٣٤ ٠٠٠ دولار. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مليوني دولار إلى الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة والنهوض بها في أفريقيا.

٩٨ - وعزز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا من أجل ترجمتها إلى إجراءات ملموسة من خلال المساءلة المتبادلة بين البلدان الأفريقية وشركائها في مجال التنمية. ورصد تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (A/71/203)، الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، تنفيذ ١٣ التزاماً في مجالات التجارة، وتطوير الهياكل الأساسية، والبعد الجنساني وتمكين المرأة، وتحليص أفريقيا من النزاعات. وحدد التقرير الثغرات والتحديات في تنفيذ الالتزامات، ودعا إلى تعزيز الدعم المقدم من خلال الشراكات وإلى المساءلة المتبادلة بين الدول الأفريقية الأعضاء وشركائها في مجال التنمية.

٩٩ - وساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعمها لمنتدى التعاون الإنمائي، في وضع تعريف عملي للتعاون الإنمائي يتجاوز نقل الموارد ليشمل التدابير والإجراءات غير المالية، ويشدد على أن تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الإنمائي المتصل بتغير المناخ يجب أن يراعى مراعاة أكبر احتياجات أشد البلدان ضعفاً.

جيم - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١٠٠ - وفر الأونكتاد، من خلال ١٦ مركزاً منشأً في إطار برنامج إمبريتيك في أفريقيا، التدريب للعديد من صاحبات المشاريع الأفريقيات اللواتي نلن شواهد اعتراف خلال حفل جائزة سيدات الأعمال المعقود في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦.

١٠١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والأونكتاد، خلال الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد في نيروبي، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تشجيع السياحة باعتبارها محركاً للنمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا. وشددت الحلقة على دور السياحة في التنمية المستدامة في أفريقيا وحددت توصيات لتشجيع السياحة في أفريقيا. وأطلقت منظمة السياحة العالمية، في سياق مبادراتها للسياحة المستدامة - القضاء على الفقر، مبادرات السياحة الإيكولوجية ومشاريع تعزيز الوصول إلى الأسواق والحصول على التدريب المهني وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوغندا وزامبيا وزمبابوي وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا. وشمل معظم هذه المشاريع عناصر لتعزيز مشاركة النساء والشباب.

١٠٢ - كما وضع الأونكتاد مجموعة تعليمية بشأن التجارة والبعد الجنساني. وحصل ما مجموعه ١٣١ مشاركاً من ٢١ بلداً أفريقياً على منح للمشاركة في النسخة الثالثة من تلك الدورة التدريبية الإلكترونية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وتهدف مبادرة التعلم عن بعد إلى تزويد الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بأدوات تحليلية لتحليل العلاقة الثنائية المسار بين التجارة والبعد الجنساني وإعداد توصيات بشأن السياسات تراعي البعد الجنساني. ووضع الأونكتاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة صيغة مختصرة للدورة التدريبية لفائدة جمهور أقل تخصصاً. وتشكل هذه الدورة التدريبية الإلكترونية المعنونة "التجارة والمساواة بين الجنسين" التي تدوم أربع ساعات، والتي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، آخر إضافة إلى الدورة التدريبية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنونة "I know gender" ("أعرف البعد الجنساني").

١٠٣ - وأحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تعزيز إدارة الأراضي المناصرة للفقراء والمراعية للبعد الجنساني. وفي عام ٢٠١٦، وفر الموئل التدريب لنحو ٦٠٠ مشارك في مجال النهج المبتكرة لإدارة الأراضي، بما في ذلك في حالات النزاعات وما بعد النزاعات وفي إدارة الأراضي والموارد الطبيعية وضمان الحيازة، وذلك باستخدام مختلف أدوات الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي والتكنولوجيات الجغرافية المكانية.

١٠٤ - وقدم الإطار المتكامل المعزز دعماً مكيفاً إلى ٣٤ بلداً أفريقياً من خلال نهج فريد يضمن الملكية الكاملة، بما في ذلك مشاركة أقل البلدان نمواً في تمويل مشاريع الإطار.

وفي المرحلة الأولى، قدم الإطار الدعم إلى ١٤٢ مشروعاً، مع تخصيص ما مجموعه ٢٠١,٩٩ مليون دولار. ورغم أن المشاريع ذات نطاق محدود جداً، فقد ساعدت في إحداث أنواع فرص العمل التي تنتشل الناس، ولا سيما النساء والشباب، من براثن الفقر.

١٠٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لقاء رفيع المستوى بعنوان "ريادة النساء والشباب لمشاريع الأعمال في أفريقيا: أثر التعليم في مجال إنشاء المشاريع على التنمية". وحدد الحدث سبل دعم واستدامة ريادة النساء والشباب لمشاريع الأعمال في أفريقيا. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا جلسة منفصلة بشأن أفريقيا خلال دورة عام ٢٠١٧ لمنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتشديد على دور فئات الشباب الأفريقية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠٦ - وواصلت اليونيسيف تنفيذ برنامج فعال للقضاء على العنف ضد الأطفال، وأحرزت تقدماً كبيراً في بوتسوانا وزمبابوي وموزامبيق، وكذلك في جنوب أفريقيا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا. وجرى ضخ استثمارات إضافية في برامج الحد من حالات زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأجرت إثيوبيا وأوغندا وزامبيا وموزامبيق تقييمات ودراسات بشأن دوافع زواج الأطفال بغرض إرشاد عملية وضع البرامج.

١٠٧ - وتماشياً مع موضوع "جني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب"، الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧، عزز مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مشاركة الشباب في الحد من مخاطر الكوارث. ونتيجة لذلك، أنشأ المكتب فريقاً للشباب الأفريقي معنياً بالحد من مخاطر الكوارث، وكفل وجود ممثل للشباب ضمن الأعضاء الدائمين في الفريق العامل الأفريقي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، ودعا إلى إدراج ريادة الشباب باعتبارها مبدءاً توجيهياً في برنامج عمله.

دال - الدعم المؤسسي

١٠٨ - ما فتئت منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة في إنشاء مركز أفريقي لأفضل الممارسات وتنمية القدرات والتعاون بين بلدان الجنوب بوصفه منتدى عالمياً لعرض "الحلول المحلية الأفريقية لتحقيق التنمية" وأفضل الممارسات في إثيوبيا وأنغولا وتشاد ورواندا وغانا وكينيا وملاوي والنيجر.

١٠٩ - ويدير البنك الدولي الصندوق المتعدد المانحين لحشد الدعم لأرض أفريقيا، الذي خصص مليوني دولار حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٨ لتعزيز قدرات وكالة الشراكة الجديدة في مجالات الدعوة والتعلم المتبادل وتعبئة الموارد.

١١٠ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني إلى البلدان الأفريقية لمواءمة الخطط الوطنية مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال تنظيم حلقتي عمل إقليمية في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وفي داكار في حزيران/يونيه ٢٠١٦، جمعتا ٥١ بلداً أفريقياً لوضع استراتيجيات بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري.

١١١ - ووقعت وكالة الشراكة الجديدة ومنظمة السياحة العالمية مذكرة تفاهم في أبيدجان بكوت ديفوار، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، لتشجيع السياحة باعتبارها أداة للتنمية في أفريقيا في سياق رؤية الشراكة الجديدة والتطلعات والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

هاء - التحديات والمعوقات

١١٢ - لا تزال المعوقات المتصلة بالموارد ومشكلتنا ضعف التعاون والتواصل بين المجموعات وعدم وجود إطار فعال للرصد والتقييم تشكل تحديات رئيسية أمام التنفيذ الكامل لخطط عمل المجموعات ودعم بناء القدرات. وينبغي أن تهدف الجهود الجارية إلى تخصيص بنود محددة في الميزانية لأنشطة المجموعات المعنية وينبغي بذل كل الجهود لكفالة التعاون والتواصل بين المجموعات.

١١٣ - وسيقتضي تفعيل نظام مجموعات العمل الإنساني الذي أُعيدت مواءمته تعزيز التنسيق من أجل دعم التنفيذ والرصد المشتركين للشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١١٤ - هذا هو أول تقرير أقدمه بصفتي الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعرب منظومة الأمم المتحدة عن تضامنها العميق مع الاتحاد الأفريقي وعن احترامها لتطلعاته، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣، وتفتخر بكونها شريكاً في دعم تنفيذ الأولويات الواردة فيها، إلى جانب الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٥ - وقد واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في المجالات ذات الأولوية على الصعيدين العالمي والإقليمي، من خلال تمويل البرامج والمشاريع المتعلقة ببناء القدرات والمؤسسات، ومن خلال توفير الخدمات الاستشارية في مجال السياسات، ودعم جهود تعبئة الموارد من خلال أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي.

١١٦ - وخلال الدورة السابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، أُعيدت مواءمة المجموعات وفقاً لأولويات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي بالتالي أن تنظر الشراكة المعززة لمنظومة الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في سبل تشغيل تلك المجموعات فعلاً وإعادة مواءمة برامجها وأنشطتها وفقاً لأولويات المبنية في شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. وعلى سبيل الأولوية، ينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه في إدماج وتعميم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية.

١١٧ - وينبغي أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة أيضاً من الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لدعم التنفيذ الفعال للبرامج الإقليمية والعالمية على حد سواء، ولا سيما من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، التي تجري تعيئتها حالياً لمواءمة الاستراتيجيات العالمية المشتركة فعلاً مع رؤية خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٨ - ويجب أن تدعم منظومة الأمم المتحدة عملية تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذها خلال السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) على الصعيدين الاستراتيجي والعملي من خلال التنسيق مع الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني ووكالة الشراكة الجديدة وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومنظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا وفريق الحكماء.

١١٩ - وينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة شراكتها الاستراتيجية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والسلم والأمن والاستقرار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا، ولا سيما من خلال دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية بشأن الخطوات العملية لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، ومبدأ الاتحاد الأفريقي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات، وهدف الاتحاد الأفريقي المتعلق بالقضاء على جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم المهاجرون.

١٢٠ - وينبغي أن تزيد منظومة الأمم المتحدة دعمها لعملية تعزيز المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من الحفاظ على سيادة القانون، وضمان المساءلة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتيسير الانتقال السلمي للسلطة، ومنع التطرف العنيف. وينبغي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى توفير مساعدة أكثر منهجية لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب بغية للإعانة على مواجهة التحدي الأوسع نطاقاً المتمثل في منع التطرف العنيف.

١٢١ - وينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة أيضاً وضع وتنفيذ استراتيجيات تعبئة الموارد المحلية لتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن تدعم الجهود

المبدولة من خلال مجلس الأمن لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام تمويلاً مستداماً وموثوقاً به ويمكن التنبؤ بمساره.

١٢٢ - ودعماً للموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧، وهو "جني العائد الديمغرافي من الاستثمار في الشباب"، ينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة تنسيقها ودعمها لتنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالشباب، ولا سيما من خلال الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والعمل اللائق، ومن خلال إشراك الشباب في رسم مستقبلهم.

١٢٣ - وينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر موئل الأمم المتحدة الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في إطار تنفيذها الشامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢٤ - وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم التكامل الإقليمي وتسريع مسار منطقة التجارة الحرة القارية وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة والمشاريع المدرجة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للطاقة المتجددة وشبكات النقل.

١٢٥ - وبغية تشجيع التنوع والقيمة المضافة وإدماج السلسلة القيمة العالمية في إطار التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، ينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها لتنمية القدرات الإنتاجية في أفريقيا، ولا سيما من خلال وضع استراتيجية بشأن السلع الأساسية، تماشياً مع العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) المعلن مؤخراً.

١٢٦ - وينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة دعمها لمواجهة تغير المناخ في أفريقيا، ولا سيما من خلال مبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا وبمنح الأولوية للتكيف وتخفيف الآثار عن طريق مبادرة التكيف في أفريقيا. وينبغي أن تدعم منظومة الأمم المتحدة أيضاً تنمية المهارات والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا الفضاء الخارجي، وتوفير الموارد المالية والتقنية للبحوث المناخية.

١٢٧ - وبغية كفالة الاستدامة البيئية والتغذية والأمن الغذائي، ينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ جميع أركان البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والأعمال التجارية الزراعية والزراعة الذكية مناخياً.